اختيارات ابن الفخار (ت٧٥٤هـ) النحوية في كتابه شرح الجمل (الأسماء إنموذجاً)

حيدر محسن فهد حمود الحمود

أ. د. وائل عبد الأمير خليل الحربي

جامعة بابل – كلية الآداب

Ibn al-Fakhar's (d. 754 AH) Grammatical Selections in His Book Sharh al-Jumal (Names as a Model)

Haider Mohsen Fahd Hamoud al-Hamoud,
Prof. Dr. Wael Abdul Amir Khalil al-Harbi

University of Babylon - College of Art

ملخص البحث

هذه دراسة في اختيارات ابن الفخَّار النحوية في كتابه (شرح الجمل): في الأسماء، ولا تقف الدراسة على حدود اختيارات ابن الفخَّار فقط، إذ تمتد دراسة المسألة إلى دراستها في كتب النحو المختلفة، للوقوف على أقوال النحويين فيها، فبعد طرح تلك الآراء للمناقشة العلمية وعقد موازنة أساسها قواعد النحو معتمدةً على أدلة النحو الإجمالية؛ يستلخص الباحث المذهب الذي يراه الأرجح اعتماداً على هذه الأسس، والهدف من هذه الدراسة هو الكشف عن أهم اختيارات ابن الفخار النحوية في كتابه شرح الجمل، ومعرفة الأسس الفكرية التي انطلق منها في هذه الاختيارات، في ضوء الرجوع إلى آراء النحويين ومناقشة المسألة.

الكلمات المفتاحية: الاختيار، النحو، المسألة، الرأي، مذهب، ابن الفخَّار، البصريون، الكوفيون.

Abstract

This is a study of Ibn al-Fakhar's grammatical choices in his book (Sharh al-Jumal): in names. The study does not stop at the limits of Ibn al-Fakhar's choices only, studying this issue extends to various grammar books, to stand on the statements of grammarians on it. After presenting those opinions for scientific discussion and making a comparison based on the rules of grammar, relying on the overall evidence of grammar, the researcher concludes the doctrine that he sees as most likely based on these foundations. The aim of this study is to reveal the most important grammatical choices of Ibn al-Fakhar in his book Sharh al-Jumal, and to know the intellectual foundations from which he proceeded in these choices, in light of referring to the opinions of grammarians and discussing the issue.

المقدِّمة:

الحمد لله الذي علَّم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ وآله الطاهرين.

وبعد...

اختار سبحانه وتعالى اللغة العربية وفضَّلها على بقية لغات العالم من حيث إنها لغة القرآن الكريم، ذلك الكتاب الذي حيَّر عقول أهل العلم بما حوى من كنوزٍ عظيمةٍ وجواهرَ ثمينة ما زال معظمها في علم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله، وما ظهر من معاجز هذا الكتاب السماوي العظيم ما هو إلا قطرة من محيطٍ لم يكتشف بعد، وما اختيار القرآن الكريم لهذه اللغة إلا دليل على مكانة هذه اللغة وشرفها العظيم، فهي لغةٌ غزيرة واسعة حيَّة ومتجددة.

وتتسم اللغة العربية بالمرونة والسعة، وهو ما فتح للدارسين آفاقاً في البحث والدرس والتوجيه، فالمسائل النحوية أخذت مذاهب شتى تتقابل وتتعارض، ونشأت مدارس نحوية متعددة أسهمت في اتساع هذا الإرث اللغوي وانتشاره وتثبيت قواعده، والغرض من البحث هو الوقوف على الرأي النحوي الذي اختاره ابن الفخَّار من بين آراء نحوية أخرى، ذكرها وناقشها في المسألة الواحدة. ومن نماذج هذه الاختيارات النحوية اخترنا مسائل الأسماء لتكون أُنموذجاً من اختيارات ابن الفخَّار.

وقبل أن نغوص في تلك المسائل علينا أن نتعرف على صاحب الكتاب موضوع الدراسة، وهو أبو عبد الله بن الفخَّار الذي وضع كتاباً في (شرح جمل الزجاجي)، ودوَّن في هذا الكتاب معظم هذه الاختيارات والاعتراضات النحوية.

التعريف بابن الفخَّار

هو محمد بن علي بن أحمد الخولاني الأندلسي، ويُكنَّى بـ(ابن الفخَّار)، من مدينة البيرة شرق الأندلس[١]، تتلمذ ابن الفخَّار على يدِ أشهر الشيوخ في غرناطة وسبتة[٢]، ومن أشهر أولئك الشيوخ الذين تتلمذ على أيديهم أبو عبد الله التلمساني (ت٧٠٨هـ)[٣]، وأبو إسحاق الغافقي (ت٧١٠هـ)[٤].

عُرِفَ ابن الفخّار بعلمه الغزير وخُلُقِه وتديُّنه وحُسْنِ سيرته، وقد قال

في وصفه ابن الخطيب: ((أستاذ الجماعة، وعلم الصناعة، وسيبويه العصر، وآخر الطبقة من أهل هذا الفن. كان، رحمه الله، فاضلًا، تقيًّا، منقبضًا، عاكفًا على العلم، ملازمًا للتدريس، إمام الأئمّة من غير مدافع، مبرّزًا أمامَ أعلام البصريّين من النّحاة، منتشر الذكر، بعيد الصّيت، عظيم الشهرة، مستبحر الحفظ، يتفجّر بالعربية تفجّر البحر، ويسترسل استرسال القطر، قد خالطت دمه ولحمه، لا يشكل عليه منها مشكل، ولا يعوزه توجيه، ولا تشذّ عنه حجّة))[٥].

تُوفي ابن الفخّار في عام ٧٥٤هـ على الأرجح، ويذكر ابنُ الخطيب أنَّ يوم جنازته كان حافلاً بالناس، حيث قال فيه الناعي: [٦]

ويـومَ نَعَى النَّاعي شِهَـاب المَحَامِد
تَغـيَّـرتِ الدُّنيـا لِهلكِ وَاحِـد
قَضَى مِن بني الفَخار أفضلُ مَاجِد
جَميلِ المَسَـاعي للعُلا جد شَائِد

اختيارات ابن الفخَّار في الأسماء

كان لابن الفخار اختيارات كثيرة، ارتأينا أن نقصر بحثنا هذا على أهم اختياراته في الأسماء منها، وهي على النحو الآتي:

١ الخلاف في تفسير (ما) التعجبية

أفرد سيبويه (ت١٨٠هـ) باباً كاملاً للتعجب واصفاً إيَّاه من دون ذكر مصطلح (التعجب)، وهذهِ طريقته، وهي أن يصف الموضوع النحوي بدلاً من إطلاق العنوان عليه أو المصطلح؛ وغايته (والله أعلم) إحاطة القارئ بالتعريف بالموضوع قبل تناوله، أو لأنَّ المصطلحات النحوية لم تنضج بعد في أذهان النحاة الأوائل. وما يهمنا هنا هو أن نتعرف على ماهيةِ هذا الباب أولاً، ثُمَّ نتناول مسألة الخلاف وهي: (تفسير ما التعجبية).

وأوجز تعريف للتعجب هو: ((استعظام زيادة في وصف الفاعل خَفِيَ سببها وخرج بها المتعجّبُ منه عن نظائره أو قل نظيره))[٧]، ولا يجوز للتعجب أن يرد من الله سبحانه، وإنما وروده قد كان بالنظر إلى المخاطب، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٨]، والمعنى هو: ما أسمعهم وأبصرهم [٩].

وقد أطلق باباً لهذا الموضوع تحت عنوان: ((هذا باب ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل ولم

يَجْرِ مَجرى الفعل ولم يَتمكَّن تمكُّنَه))[١٠].

ثمَّ قال: ((وذلك قولك ما أَحْسَنَ عبدَ الله، زعم الخليلُ أنه بمنزلة قولك: شيء أحسنَ عبدَ الله، ودَخَلَه معنى التعجُّب، وهذا تمثيل ولم يُتكلم به))[١١].

وقد وردت أقوالٌ مختلفةٌ في تفسيرِ (ما) التعجيبة، سنحاول الوقوف عليها فيما يأتي:

القولُ الأول: إن (ما)، تقديرها عند سيبويه: شيء أحسن عبدالله، وهذا تقدير ولا يتكلم به أحدٌ، وأشار إلى أنها غير موصولة ولاموصوفة، فـ(ما) النكرة مبتدأ و(أحسن) خبرها، وهذا مذهب جمهور النحاة وساغ الابتداء بالنكرة، ذلك أنّها في تقدير المخصوص[١٢].

وقد اعترض ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) على قول سيبويه، وذلك أنَّه يرى أنَّ لفظ (شيء) ليس فيه معنى التعجب الذي في لفظ (ما)، فإنَّ من شروط التفسير أن يعطي المعنى الذي يعطيه المفسَّر، وإلا لا يمكن أن نعدَّه تفسيراً له[١٣].

ويتضح من كلام ابن الطراوة أنه يرى أن كلمة (شيء) لا تُساوِي كلمة (ما) في المعنى، ولا تفسِّرها، ويَمضي ابن الطراوة في توضيح ما ذهب إليه فيقول: ((الشيء إذا زاد على حده المتعارف، وخرج عمَّا عليه نظائره، فإنَّ العرب تَضُمُّ له لفظًا ينقله عن بابه إلى معنى التعجب، وذلك قولهم في المتناهي الحسن: ما أَحْسَنَه!))[١٤]، وقال أيضاً: ((ألا ترى أنهم لا يقولون: شيءٌ أَحسَنَ زيدًا؛ إذ كان (شيء) بهذا اللفظ يَخُصُّ الواحد، ويميز بينه وبين ما ليس بواحد، فعدلوا عنه لذلك إلى ما هو أعمُّ منه، وهو (ما)))[١٥].

وقد ردَّ ابن الفخار على ابن الطراوة مدافعاً ومختاراً مذهب سيبويه، إذ قال: ((أجيب بأنَّ التفسير هاهنا يعطي المعنى الذي يعطيه المفسِّر بعينه، وإلى هذا أشار بقوله: ولا يُتكلَّمُ بهذا، إنما أُتِيَ على ابن الطراوة من جهة اشتراك اللفظ، لأنه إنما خَطَرَ له أن سيبويه إنما فسَّرهُ بشيء المستعمل، وإنما هو ضد سيبويه جارٍ على غير المستعمل))[١٦].

وظاهر كلام ابن الفخَّار وردِّه على ابن الطراوة يوضح لنا بشكلٍ جلي اختياره مذهب سيبويه، وهو مذهب الجمهور، حيث ساق الأدلة وفسَّر قول

سيبويه بما لا يقبل الشك.

ويرى الباحث أنَّ مذهب سيبويه في كون (ما) بمعنى شيء وأنها في محل رفع مبتدأ، هو المذهب الصحيح، نحو قولنا: ما أكرم محمداً، فـ(ما) بمعنى شيء وهي نكرة سوغ لها أن تُعرَب مبتدأً وما بعدها خبر لها.

أما عن قول ابن الطراوة الذي يرى أنَّ (شيء) لا تحمل معنى التعجب بـ(ما)، وأنَّ التفسير يجب أن يحمل معنى المفسِّر وهذا غير متحقق مع (شيء)، فجواب الباحث هو أنَّ سيبويه قد بين ذلك بقوله (ولايتكلم بهذا) وأنَّ معنى (شيء) إنما المقصود به تقريبٌ للتعليم وقد جعلها سيبويه مثلاً، و(شيء) لا ينافي إرادة ذلك الإبهام، حتى إن كان ذلك ليس نصاً فيه.

القول الثاني: إنّ (ما) موصولة بمعنى الذي، و(أفعل) صلة لها، ويكون الخبر محذوفاً لازم الحذف، كأنَّ القول في: ما أحسنَ زيداً هو: الذي أحسنَ زيداً شيءٌ عظيم، وهذا مذهب طائفة من الكوفيين[١٧]، وهذا ما ذهب إليه الأخفش(ت٢١٥هـ) الذي يرى أنها نكرة تامة ويراها الجمهور وهي نكرة موصوفة بـ(أفعل)، وأنها معرفة موصولة به، وأنَّ الخبر محذوفٌ وجوباً [١٨]، ويمكن تلخيص مذهب الأخفش بثلاثة أقوال[١٩]:

الأول: أنَّ (ما) نكرة تامة، وهذا نفسه مذهب الجمهور.

الثاني: أنَّ (ما) موصولة، و(أفعل) صلة لها، وهذا مذهب طائفة من الكوفيين، والخبر فيها يكون محذوفاً وحذفه لازم.

الثالث: أنَّ (ما) نكرة موصوفة، و(أفعل) صفتها، والخبر محذوف، وتقديره: شيءٌ حَسَّنَ زيداً عظيمٌ.

ويرى الباحث أنَّ ما ذهب إليه الأخفش من كون (ما) موصولةً هو رأيٌ لا يستقيم، ذلك لأنَّ الإبهام تَمنعه الصلةُ، فالصلةُ تفيد الإيضاح؛ لذا لا يتفق أن يجتمع النقيضان.

القول الثالث: إنَّ (ما) استفهامية دَخَلَها معنى التعجب، وهذا مذهبُ الفرَّاء (ت٢٠٧هـ) وابن درستويه (ت٣٤٧هـ) وينسب هذا الرأي إلى الكوفيين، واستدلوا على أنَّ قولهم: (أيُّ رجلٍ زيد؟) هو استفهامٌ قد دَخَلَه معنى التعجب[٢٠]،

وقد رُدَّ عليهم بأن الاستفهام الذي يتضمن تعجباً لا يليه إلَّا الأسماءُ غالباً.

كذلك رَدَّ عليهم ابن الفخار بقوله: ((وهذا مرجوحٌ بأول نظر، لأن المتعجب ليس يستفهمُ أحداً، فإن قال: هو استفهام يُرادُ به التعجب، قيل: ولا معنى لهذا، إذا أمكن التعبير عن التعجب بلفظٍ يخصه))[٢١].

إنَّ اختيار ابن الفخار في تفسير (ما) التعجبية هو مذهب سيبويه والجمهور نفسه، وقد اتضح ذلك بردودهِ على القولين الآخرين ودفاعه عن قول سيبويه ورده رأي ابن الطراوة الذي عارض فيه سيبويه حول معنى لفظة (شيء)، فتبين بعد هذا ميله واختياره مذهب الجمهور الذي فصلنا فيه القول.

أمَّا الباحثُ فيرى أنَّ مذهب سيبويه في هذا الأمر هو الأولى بالاتباع وهو مذهب ابن الفخَّار نفسه، وذلك للحجج، مما ذكرناه في المسألة، التي رجَّحت مذهب سيبويه على مذهب الأخفش، الذي عدَّ (ما) موصولة، وكذلك ردَّه على الكوفيين الذين عدُّوها استفهامية، وقد نُقِضَت هذه الآراء بأدلة متنوعة.

٢ـ تَغليبُ المذكَّر على المؤنَّث:

تعدُّ دراسة ظاهرة التذكير والتأنيث في العربية من الدراسات النحوية المهمة، وذلك لما يترتبُ عليها من أثرٍ في تركيب الجملة، واللفظ بحسب ماهو معلوم إمَّا مذكر وإما مؤنث، وأنَّ مخالفة استعمال أحدهما في موضع الآخر قد يُفضي إلى خللٍ في ضبط الجملة من الناحية اللغوية والنحوية، إلا إذا قامت هذه المخالفة على أسس لغوية منتهجة في كلام العرب.

وقد أشار ابن التستري (ت ٣٦١هـ) إلى نكتةٍ دقيقةٍ وهي أنَّ المذكرَ والمؤنث لا يجريان على قياسٍ مطَّردٍ، ولا يمكن حصرهما ببابٍ واحدٍ، والأصل في الكلام هو أن يُغلَّبَ المذكر على المؤنث، وهذا مما هو متفقٌ عليه فإذا اجتمع (المذكر والمؤنث) يغلَّب المذكر، نحو قولنا: لزيدٍ خمسة بنين، يعني ذكوراً وإناثاً وجاءني فلان وفلانة ابنا فلان[٢٢]، وهذا بابٌ من العربية معروف، فتارةً يُغلب اسمٌ على اسم فيغلب الأشرف، ويغلب الأخفُّ على الأثقل، كذلك يغلب المذكر على المؤنث، وهو سماعي يحفظ ولا يصح

القياس عليه[٢٣].

والمراد بالتغليب: ((هو ترجيح أحد المعلومين على الآخر وإطلاقه عليهما، وقيدوا إطلاقه عليهما للاحتراز عن المشاكلة))[٢٤].

ويعرف التغليب أيضا بأنْ يُغلَّب على الشيء ما لغيره وذلك لتناسب بينهما أو اختلاط، كالأبوين في الأب والأم، والخافقين، والقمرين في الشمس والقمر[٢٥].

ولكنهم غلَّبوا أحياناً قليلة التأنيث على التذكير، ومن ذلك تثنية لفظ المذكر (الضبعان)، لكي لا تجتمع الزوائد[٢٦] فيقال الضبع العرجاء ذلك أن الضبع يختص بأنثى الضباع، فأمَّا الذكر فيطلق عليه ضبعان،فالأصل التذكير متى ما اجتمع المذكر والمؤنث إلا في أربعة مواضع:[٢٧]

الموضع الأول: هو قولك: (ضبعان) في حال تثنية الذكر والأنثى من الضباع وبقولك (ضبعان) تكون قد أُجريت التثنية على لفظ المؤنث، فالمذكَّر المفرد يطلق عليه: (ضبعان)، فأمَّا لفظ المفرد المؤنث فهو: (ضبع).

الموضع الثاني: التأريخ، حيث أرخوا بالليالي التي هي مؤنثة ولم يؤرخوا بالأيام التي هي مُذكَّرة، وذلك مراعاةً للأسبق فالأسبق من الشهر ليلته، نحو قولهم: سرنا عشراً من بين يومٍ وليلة[٢٨]، وسبب تغليب العرب المؤنث على المذكر في مسألة التأريخ هو أن التاريخ محمول على الليالي من دون الأيام، وذلك لأنَّ أول الشهر هو ليلته، وأنهم لو حملوا على الأيام لسقطت من الشهر ليلته، نحو قولنا: قرأت لسبعٍ خَلَوْن من الشهر[٢٩].

الموضع الثالث: في العربية ألفاظ مثل: ابن وبنت، إذا دلت على ما لا يعقل، فنقول: ابن لبونٍ وبنتا لبون وفي جمعها نقول: بنات لبونٍ، ومثال هذا في: بنات نعشٍ[٣٠].

الموضع الرابع: الفعل إذا كان مسنداً إلى معطوف ومعطوف عليه، والمعطوف عليه كان مؤنثاً فيكون تغليب المتقدم منهما للزومه، وعدم لزوم الثاني[٣١].

أمَّا عن قوله تعالى:﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ﴾[٣٢]، فالمؤنث هنا (الشمس) هو تأنيث غير حقيقي، فجاز تذكير فعله وتأنيثه[٣٣].

أما إذا أُسنِد الفعلُ إلى ضمير المؤنث عندها لايجوز حذف تاء التأنيث سواءٌ أكان التأنيث حقيقياً أم مجازياً كقولنا: هندٌ قامت[٣٤]، ومنه قوله عز وجل:﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾[٣٥]، كذلك قوله سبحانه:﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾[٣٦].

أما اختيار ابن الفخار في قوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمسُ وَٱلقَمَرُ﴾، فيرى أنه يُحتمَلُ فيهما أمران، ورجَّحَ هو الأمرَ الثاني، وقد ذكر الوجهين على النحو الآتي:

الأول: ((أن يكون من باب تغليب المذكر وإن تأخَّر للزومه لزوم الأول، لقوله: جُمِعَ، وهذه المادة تلزم شيئين فأكثر، فلما استوى الثاني مع الأول في اللزوم، وجب تغليب الأصل على القياس المطرد))[٣٧].

الثاني: ((أن يكون إسقاط العلامة من حيث كان تأنيث المعطوف عليه مجازيًا، وهذا الثاني أَوْجَه والله أعلم لقوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾[٣٨]، وقُرِئَ بالتاء والياء[٣٩]، فالقراءة بالتاء على القانون الذي ذكرناه من تغليب حكم المتقدم، والقراءة بالياء من باب إسقاط العلامة من التأنيث المجازي))[٤٠].

ويرى الباحث أيضاً، أنَّه لَمَّا كان الأصل في المذكر والمؤنث هو تقديم المذكر وهو شائع عند العرب، إلَّا في استثناءاتٍ قليلةٍ ذكرناها في حديثنا السابق، لذا غلب المذكر وإن تأخر لزومه، هذا من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى نجد أن المؤنث (الشمس) هو مؤنثٌ غير حقيقي (مجازي)، فحق إسقاط علامة التأنيث، وهنا قد تعاضد الأمران: أمر أصل تقديم المذكر على المؤنث، وأمر كون المؤنث غير حقيقي، لذا تقدَّم التذكير بفعل هذين الأمرين من دون ترجيح أمرٍ على آخر فكلاهما شرطٌ متكافئٌ اجتمع في مسألةٍ واحدةٍ، والله أعلم.

٣ـ امتناع تقديم الفاعل على الفعل:

يعدُّ أسلوب التقديم والتأخير من أساليب العربية التي أبدع فيها العرب، والذي أبرز فصاحتهم وجمال لغتهم ورونقها لما له في القلب من وَقْع عَذبٍ وجَمِيل[٤١]، هذا من نواحيه البلاغية، شريطةَ ألَّا تتعارض هذه الجملة البلاغية مع القاعدة النحوية، تلك القاعدة التي تتحمل مسؤولية حفظ اللغة بنسقها

العربي الأصيل، وتمنع الخروج عليها بوضْعِ محدداتٍ وضوابطَ نحويةٍ كفيلة بحفظ اللغة ونطقها بلسانٍ عربيٍ فصيح.

وما يُهمنا في هذا البحث هو مناقشة امتناع تقديم الفاعل وجوازه عند أهل البلدين، فالكوفيون أجازوا تقديم الفاعل على الفعل على حين منع البصريون تقديمه تحت هذا العنوان[٤٢]، إلا أنّ ذلك الجواز والمنع لا يتعارض وأغراض التقديم والتأخير البلاغية، وإنما الاختلاف هنا هو في رتبة المتقدم إعرابيًا ونحويًا، فالأغراض والمسوغات البلاغية ثابتة في هذا الباب، وهي تشتمل على: العناية به[٤٣]، والإنكار[٤٤]، والاختصاص[٤٥]، والقصر[٤٦]، والضرورة الشعرية[٤٧].

والأصل في ترتيب الجملة الفعلية، أن يتأخر الفاعل عن الفعل فلا يتقدم عليه؛ وهذا مذهب البصريين، فهم يوجبون تقديم الفعل على فاعله، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل؛ لذا فهم يُعربونه مبتدأً إذا تقدَّمَ[٤٨]، ودليل ذلك أنَّك لا تقول: العمران قام أو العمرون قام ولكن يجب أن تقول: العمران قاما والعمرون قاموا فتأتي بالألف والواو فيكونان هما الفاعلين[٤٩]، وكذلك استدلوا على عدم جواز ذلك بأنَّه لايجوز التقديم لسببين: [٥٠]

الأول: أن الفعل وفاعله كالجزأين لكلمة واحدة، تقدَّم أحدُهما على الآخر وضعاً، وبما أنه لا يجوز تقديم آخرِ الكلمةِ على صدرها، كذلك لا يجوز تقديمُ الفاعل على فعله.

الثاني: تقديم الفاعل سيوقع اللبس بينه وبين المبتدأ، في قولك: (عمرٌو قام)، فإذا كان تقديم الفاعل جائزاً، عندها سيتوهم السامع في معرفة إرادتك، فهل كنت تريد إسناد (قام) إلى عمرو على أنه فاعل، أو أردت الابتداء بـ(عمرو) والإخبار عنه بجملة (قام) وفاعله المستتر، على حين أجاز الكوفيون تقديم الفاعل على الفعل بحالته الإعرابية نفسها،[٥١] وقد استدلَّ الكوفيون على جواز تقديم الفاعلِ على رافعه بما رُوِي عن الزباء قولها:[٥٢]

ما للجمال مشيُها وئيدا
أجندلاً يحملن أم حديدا

فقد أعربوا (ما للجمال) على

النحو الآتي: ما: اسم استفهام مبتدأ، وللجمال: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ، ورفعوا مشيها على أنها فاعلٌ تقدم على عامله وهو (وئيداً) الآتي، ومشي: مضاف والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه، ووئيدا: حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة، وتقدير الكلام: أي شيء ثابت للجمال حال كونها وئيداً مشيها، وهذا لا يجوز لكونه مبتدأ، مع عدم وجود خبر له، وما للجمال مبتدأ وخبر [٥٣].

ويُلاحظ أنَّ الكوفيين لا يضرُّ في نظرهم عدم تمييز المبتدأ من الفاعل، في نحو: عمرٌو قام. ويَظهر لبُّ الخلاف في التثنية والجمع في نحو: العمران قام و العمرون قام، فهو عند الكوفيين جائز، على حين هو ممتنع عند البصريين [٥٤].

ويُلاحظ أنَّ ابن الفخار قد اختار مذهب أهل البصرة في طرْحِ أدلته فيقول: ((قام الدليل على امتناع تقديمه، وهو أنه لو كان (زيدٌ) من قولك: زيدٌ قام، فاعلاً مقدماً، لاجتمعت العرب على امتناع المطابقة، فكنت تقول: (الزيدان قام) و (الزيدون قامَ)، والهندان قام، والهندات قامت، وأنت إنما تقول ذلك بالمطابقة، فهذه دلالة واضحةٌ على أنه ليس فاعلاً مقدماً)) [٥٥].

ويُؤخذ على ابن الفخار أنه قد استدلَّ بأدلةِ مَن سَبَقه من النحاة، ولا سيما المبرِّد [٥٦] في تعضيد أدلته ولكن من دون الإشارة إليهم، وقد يكون مردُّ ذلك، أَنَّ مذهب جمهور أهل البصرة قد أجمع على منْعِ تقديم الفاعل وأنَّ الأدلة والبراهين على ذلك من الكثرة بحيث يتعذر فيها نسبتها إلى شخصٍ واحدٍ أو بضعة أشخاص فأمرهم إلى الإجماع في هذه المسألة أقرب ما يكون.

ويُلاحظ جلياً أنّ ابن الفخار يَذهب في هذه المسألة مذهب البصريين نفسه، وحُجَجُه هي حججهم نفسها، فهو يمنع تقدم الفاعل على الفعل ويعدُّهُ مبتدأً.

وقد تطرَّق الدكتور فاضل السامرائي إلى هذا المضمون فذكر أنَّ بعض المحدثين قد أقروا بصحة تقديم الفاعل على الفعل، نحو: محمدٌ سافر، فـ(محمد)عندهم فاعلٌ لا مبتدأ [٥٧]، ومن هؤلاء الدكتور مهدي المخزومي في كتابه

(في النحو العربي نقد وتوجيه)[٥٨]، الذي يرى أن المبتدأ لا ينماز عن الفاعل بمكانه، لكنه ينماز بما هو أعمق، فهو ينماز بأنَّه يتصف بالمسند اتصافاً ثابتاً ولا يتحقق هذا إلا إذا كان المسند اسماً جامداً أو وصفاً دالاً على الدوام، وأن الفاعل هو مسند إليه أيضاً إنما يتصف بالمسند اتصافاً متجدداً، ولا يتحقق هذا إلا بكون المسند فعلاً أو وصفاً دالاً على التجدد[٥٩].

وعقَّب الدكتور فاضل السامرائي على كلام الدكتور المخزومي بالقول: ((ماذا يرى الدكتور في نحو: (محمدٌ أقبل أخوه) أكلمة (محمد) مبتدأٌ أم فاعل؟ ولا شك أنه لا يستطيع القول بأنها فاعل لأن الذي أقبل هو الأخ لا محمد، وبذلك لا مناص من إعرابها مبتدأً))[٦٠].

أمَّا الباحث، فيرى أنَّ مذهب البصريين في هذه المسألة هو الأصح بدليل الحجج والأدلة التي سبق ذكرها، ومن أهم هذه الحجج: حجة التثنية والجمع نحو: العمران حضر: والعمرون حضر[٦١]، وإن جوَّزها الكوفيون بوصفها لغة قال بها بعض العرب، ولكن هذه اللغة غير مشهورة، كذلك يتفق الباحث مع ما طرحه الدكتور فاضل السامرائي من ردود على الدكتور مهدي المخزومي، مستدلًا بما أورده النحويون من اعتراضات، هذا والله أعلم[٦٢].

٤- حذف التنوين وإثباته عند الندبة

جاء في الكتاب في باب الندبة: ((اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه، فإن شئت ألحقتَ في آخر الاسم الألف، لأنَّ الندبة كأنهم يترنمون فيها؛ وإن شئت لم تُلحق كما لم تلحق في النداء))[٦٣].

والمندوب منادىً وهو المذكور بعد حرفي النداءِ حصراً (يا) أو (وا)، أما (وا) فيعدُّ أصيلاً، لأنه مختص بالندبة، أما (يا)، فليس بأصيل لأنه غير مختص بالندبة[٦٤]، والندبة إنما وقعت في الكلام تفجعاً لفقده سواءٌ أكان حقيقةً أو حكماً وإعلاماً من النادب أنه قد وقع في أمرٍ جللٍ وعظيم، وأنَّ أكثرَ من يتكلمُ بها النساء[٦٥]. وحُكْمُ المندوب، وهو المتوجَّع عليه حُكم المنادى نفسه، فهو يُضَمُّ في نحو قولنا: (وازيدُ)، وينصب في نحو قولنا: (وا أميرَ المؤمنين)، إلا أنَّه لا يجوز أن يكون نكرةً في نحو: (رجل)، ولا أن يكون مبهماً في (أي)، ولا اسم

الإشارة والموصول، إلا ما صلته مشهور، ومثال ذلك ما جاء في الألفية: [٦٦]

ويُندبُ الموصولُ بالذي اشتَهَرْ
كـ(بئرَ زمزمٍ) يلي وامَنْ حَفَرْ

إذ قد علم أنَّ حافرها عبد المطلب، فصار بمنزلة: (واعبد المطلباه) [٦٧]، ويخبر عن المنادى المندوب بأمرين اختياراً: [٦٨]

الأول: يؤتى به على هيأته إذا كان غير مندوب، نحو قولنا: وازيدُ، واعمرُو.

الثاني: تلحقه ألف من آخره وتكون علامة الندبة، وألحقتها هاء السكت في الوقف، نحو قول: وازيداه.

ووقع الخلاف بين البصريين والكوفيين في حال كون الساكن حرفاً صحيحاً، فإمَّا أن يكون التنوين أو غيره، فإن كان الساكن هو (التنوين)، فإن البصريين يحذفونه، في نحو قولهم: (واغلامَ زيداه)، أمَّا أهل الكوفة فإنه عندهم يُحَرَّك ونقل عنهم ابن عصفور(ت٦٦٩هـ) وذلك في قولهم: (واغلامَ زيدِناه) وزعموا أنه سُمِعَ من كلام العرب [٦٩]، فحذف التنوين واجبٌ عند سيبويه والبصريين، وغير واجب عند الكوفيين، بل هو جائز مع فتح التنوين أو كسره، فإذا فُتِحَ بقيت الألف على حالها وإذا كُسِرَ قلبت الألف ياءً [٧٠].

وقد ذكر ابن الفخّار مثل ذلك المعنى مضيفاً أن البصريين إنما حذفوا التنوين لسكونه وسكون ألف الندبة، أما الكوفيون فيثبتون التنوين بحجة أنَّ الأصل في التنوين التحريك، لالتقاء الساكنين، وهو الغالب فيه، وأنَّ حذفه لالتقاء الساكنين شاذ، أما البصريون فاحتجوا بأنه قد جاء حذفه في غير النداء، لالتقاء الساكنين، فلزم أن يحذف في هذا الباب، لأنه باب تغيير، وقد صار حذف التنوين فيه مألوفاً [٧١].

واختار ابن الفخار المذهب البصري، بقوله: ((وهذا المذهب أقوى، والله أعلم)) [٧٢]. وقد درس النحويون هذه المسألة ووقفوا عليها، وحاولوا أن ينتهوا فيها إلى رأيٍ، ومن ذلك ما نجده عند ابن عصفور، إذ قال: ((وإن كان الساكن التنوين، فإنَّ البصريين يحذفونه، فيقولون: واغلامَ زيداه، في غلام زيد، وزعم أهل الكوفة أنه يُحرك فتقول: واغلامَ زيدِناه)) [٧٣].

وذكر الشاطبيُّ (ت٧٩٠ هـ)، أنَّ الكوفيين أجازوا إثبات التنوين فيقولون: (واغلام زيدنيه)، وكذلك يقولون: (واغلام زيدناه)، بتحريك التنوين بالكسر، أو الفتح، ويرى الشاطبيُّ أَنَّ ذلك غير موجود في كلام العرب، فهو لايعول عليه [٧٤].

ويرى الباحث بما تقدم، أنَّ مذهب الكوفيين هو الأرجح، فالندبة من كلام العرب كثيرة السماع وما نقله الكوفيون من إثبات التنوين إنما هو منقولٌ من كلام العرب، وأن الأصل في التنوين هو التحريك لالتقاء الساكنين، وهو الغالب فيه، والله أعلم [٧٥].

٥- الخلاف في موقع (غلماناً) في قولهم: (كم لك غلماناً)

قبل البحث في مسألة الخلاف في تمييز (كم)، لابد من أن نبين ماهية (كم) وأقسامها، وذلك لحاجتنا إلى معرفة أقسامها قبل الحديث عن المسألة المراد شرحها وتعرُّف موضع الإشكال فيها.

فسَّر بعض النحويين (كم)، وإن اختلفت ألفاظهم، ولكن يجمعها جامعٌ واحد، ولكن أوضحها وأوجزها ما نجده عند ابن يعيش، إذ يقول: ((هي كنايةٌ عن العدد المُبْهَم، تقع على القليل منه والكثيرِ والوَسَطِ. ولها موضعان: الاستفهامُ والخبر))[٧٦]، كذلك ينظر النحويون إلى (كم) على أنها: اسمٌ لعددٍ مبهم، مفتقرٌ إلى مميز، ودليل اسميتها الإسناد إليها، وعود الضمير عليها، نحو قولنا: كم رجلاً حضر، ودخول حرف الجر عليها، والإضافة إليها[٧٧].

و(كم) على وجهين: (خبرية) بمعنى كثير، و(استفهامية)، بمعنى: أي عدد؛ وتشتركان فِي خَمْسَة أُمُور الاسمية والإبهام والافتقار إِلَى التَّمْيِيز وَالْبناء وَلُزُوم التصدير[٧٨]، وقد فصل فيها شيخ البصريين سيبويه، فأفردَ بابا أسماه: (هذا باب كم) متطرقاً إلى مواضعها (استفهامية، خبرية)، وإلى إعمالها، وبين أنَّ (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (ربَّ)؛ ذلك لأن المعنى واحدٌ إلَّا أنَّ (كم) اسم و (ربَّ) ليست باسم، فهي بمنزلة (مِنْ)، وكذلك أجاز حذف المميز والاكتفاء بدليلٍ عليه، وعلى هذا الرأي اتبعه أغلبُ علماء مدرسته البصرية [٧٩].

وفي محل تبيان مواضع (كم)

نشير إلى أنَّ (كم) الاستفهامية بمنزلة عددٍ منون ينصب ما بعده في نحو قولنا: (عشرين درهماً)، والخبرية هي بمنزلة عددٍ مضاف، والدليل في ذلك هو انتصاب مميز الاستفهامية، وانجرار مميز الخبرية، ولهذا فإنَّ تمييز (كم) الاستفهامية واحدٌ، ويكون منصوباً مطلقًا، أما الخبرية، فمميزها يكون جمعاً مجروراً [٨٠].

أمَّا الإفراد فهو لازم عند البصريين، وأمّا الكوفيون فقد أجازوا كونه جمعاً مطلقاً، وفيه تفصيل، فبعضهم قال: إن كان السؤال عن الجماعات، نحو: (كم غلماناً لك)، وذلك إذا أردت أصنافاً من الغلمان فهذا يجوز، وهذا مذهب الأخفش[٨١]، ولم يجزه يونس والخليل لأنك لا تقول: عشرون ثياباً لك [٨٢]، ويقبح أن تقول: كم غلماناً لك، لأن: (لك) هي سبب نصب (غلمان) فلا يجوز أن يتقدم عليها، ولم يجز: زيدٌ قائماً فيها، وذلك لأن العامل هنا كان (معنىً) لم يجز أن يتقدم عليه مفعوله[٨٣].

ويشير ابن الفخّار إلى موضعين وقع فيهما الاختلاف:[٨٤]

الموضع الأول: وهو جواز جمع المفسِّر (المميز) عند الكوفيين[٨٥]، وقد مَنَع البصريون ذلك، فهو عندهم محمولٌ على الحال، في نحو قول العرب: كم لك غلماناً فـ(غلماناً)عند البصرين (حال)، والمفسِّر محذوف تقديره: كم شخصاً لك في حال كونهم غلماناً، فلو كان (غلماناً) تمييزاً بحسبِ ما يدعي الكوفيون لجاز تقديمه على (لك)، وهذا غير مسموع، وبذلك دلَّ امتناع تقديمه على المعنى الذي هو لك على أنه حال، ذلك أنَّ الحال يمتنع تقديمها على العامل فيها إذا كان معنىً[٨٦].

وقد اختار ابنُ الفخّار مذهبَ البصريين هذا بقوله: ((فهذا أصح والله أعلم))[٨٧]، وهو بذلك يحتجُّ بحججهم ويبرهن بأدلتهم في إثبات تخريج البصريين لكلمة (غلماناً) في جملة (كم لك غلماناً)، فهي عنده حال لعدم جواز تقدمها على عاملها في المعنى (لك).

وبمثل ذلك تكلم ابن يعيش (ت٦٤٣ هـ) مفسرا كلام سيبويه، إذ يقول: ((قال صاحب الكتاب: ومميز الاستفهامية مفرد لا غير، وقولهم كم لك غلماناً؟ المميز فيه محذوف، والغلمان

منصوبة على الحال بما في الظرف من معنى الفعل، والمعنى كم نفساً لك غلماناً؟))[٨٨].

ووافق أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥ هـ) البصريين في مذهبهم: أَنَّ تمييز الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً في قولهم: كم غلماناً لك، ودليله على ذلك أمران:

الأول: لم يُسمَع من كلام العرب: كم غلماناً لك. والثاني: لم يأتِ إلا مفرداً منكراً حين دخل عليه، في نحو قول: كم من رجلٍ عندك، وذلك بخلاف تمييز العدد من أحدَ عشر إلى تسعة وتسعين، فإنه إذا دخلت عليه لزم جمعه وتعريفه بال[٨٩].

ويَرَى الباحث، أنَّ ما ذهب إليه البصريون وابن الفخّار فيه تكلفٌ من حيث إنهم يعدُّون (غلماناً) حالاً، ومن حيث إنهم يعدُّون المميز محذوفاً ومقدراً، وأن حجتهم بعدم تقدم الحال على معموله يقابلها جواز القول عند الكوفيين:(كم غلماناً لك) وهو مسموع من العرب عندهم وإن أوَّلهُ البصريون، فـ(غلماناً) تمييز عند الكوفيين، وهذا ما أراه أقرب للصواب، والله أعلم.

النتائج:

١- ميل ابن الفخّار في اختياراته النحوية إلى مذهب البصريين ولاسيما إمامهم (سيبويه).

٢- وقوفه على عديد من الآراء النحوية عند تناول المسألة النحوية، ومناقشة كل رأي على حدة ومن بعده يُطْلِق اختياره.

٣- اعتدَّ ابن الفخَّار، في مسائل بحثنا هذا وفي غيرها، بنقل آراء علماء الأندلس أولاً، نحو أبي علي الشلوبين وابن أبي الربيع ثم آراء البصريين.

٤- حرص ابن الفخَّار على إيراد آراء شيوخ مدرسة الكوفة مقابل مدرسة البصرة وإن كان يخالفهم في أغلب آرائه المستوحاة من مذهب أهل البصرة.

٥- كان ابن الفخّار متقنا لأدوات النحو وملمّاً بالمسائل واختلاف النحاة فيها، ممَّا مكَّنه من إبداء آرائه النحوية في كثير من المسائل مختاراً ومعترضاً ومؤيداً.

٦- كان ابن الفخَّار يستعين بالأدلة النحوية الإجمالية في اختياراته، وأول تلك الأدلة التي قدمها السماع ثم القياس ثم الإجماع واستصحاب الحال وكان رائداً فيها.

الهوامش:

١- ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي: ١ / ٢٤٤ والإحاطة في أخبار غرناطة، ابن الخطيب: ١ / ٢٧٤ و٣/ ٢٥٠ والإفادات والإنشادات، الشاطبي: ٣ وغاية النهاية في طبقات القرَّاء، ابن الجزري: ٢ / ٢٠٠.

٢- وهو من أهل سبتة، وكان من صدور الحفَّاظ، لم يستظهر أحد في زمانه من اللغة ما استظهره، ينظر: الإحاطة: ٣ / ١٠١ والدرر الكامنة : ١ / ٢١٥ وبغية الوعاة : ١ / ١٦٤.

٣- ينظر :الدرر الكامنة : ٥ / ٣٧٠ و بغية الوعاة : ١ / ٢٠١ وشجرة النور الزكية : ١ / ٣٠٨.

٤- ينظر : شرح الجمل لابن الفخار : ١ / ١١١ ١٦٢ و ٢ / ٤٥٧ ٥٤٥ و ٣ / ٧٨٠ ١٠٠٦.

٥- الإحاطة : ٣ / ٢٢.

٦- القصيدة على البحر الطويل في رثاء ابن الفخار قالها محمد بن عبد الله اللوشي، وهو شاعر مفلق وشهاب في البلاغة متألق، في الإحاطة : ٢ / ١٧٥ و ٣ / ٢٣ ٢٤ وينظر: الكتيبة الكامنة : ٢١٣ ٢١٣.

٧- شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٤٥.

٨- سورة مريم: من الآية ٣٨.

٩- ينظر: المقتضب: ٤ / ١٨٣ و الأصول: ١ / ٥١ ١٠١والمسائل العسكريات في النحو العربي: ٧٣.

١٠- الكتاب: ١ / ٧٢.

١١- المصدر نفسه: ١ / ٧٢.

١٢- ينظر: الكتاب: ١ / ٧٢ والمقتضب: ٤ / ١٧٣ والأصول: ٢ / ١٤٦ وشرح المفصل: ٤ / ٤٢٠ وشرح الجمل لابن الفخار:٢ / ٤٩٢ والانتصار لسيبويه: ١٩٦ وشرح ابن الناظم على الألفية: ٣٢٦.

١٣- ينظر: التذييل والتكميل: ١٠ / ١٨٢ ١٨٣ وشرح الجمل لابن الفخار:٢ / ٤٩٢ والمساعد: ٢ / ١٤٨.

١٤- التذييل والتكميل: ١٠ / ١٨٢.

١٥- المصدر نفسه: ١٠ / ١٨٣.

١٦- شرح الجمل لابن الفخار: ٤٩٢.

١٧- ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٨٢ والتذييل والتكميل: ١٠ / ١٨٣.

١٨- ينظر: المقتضب: ٤ / ١٧٧ الأصول: ١ / ١٠٠ والتذييل والتكميل:١٠ / ١٨٣.

١٩- ينظر:شرح قطر الندى: ٣٢٢ و المساعد في تسهيل الفوائد: ٢ / ١٤٩.

٢٠- ينظر: التذييل والتكميل: ١٠ / ١٨٣والمساعد: ٢ / ١٤٨وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٤٩٣.

٢١- شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٤٩٣.

٢٢- ينظر: المذكر والمؤنث، أبو بكرالأنباري:

٢ / ٢٥٤ وحاشية الصبان: ١ / ١٤٥ والنحو الوافي: ١ / ١١٨.

٢٣- ينظر: التذييل والتكميل: ١ / ٣١٨ و ارتشاف الضرب: ٢ / ٦٨٤ ٢ ٧٦٥ و شرح شذور الذهب، ابن هشام:

٢٤- كتاب التعريفات: ٢ / ١١١.

٢٥- ينظر: رسالة الملائكة، المعري: ١ / ٢٧٧ واللمحة في شرح الملحة: ١ / ١٨٦ وارتشاف الضرب: ٢ / ٥٥٥ والكليات، الكفوي: ٢٨١ والمنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف، الجديع العنزي: ٤٢.

٢٦- ينظر: الكتاب: ٣ / ٢١٦ وشرح كتاب سيبويه: ٤ / ٣٩٢ و التذييل والتكميل / ١ / ٣١٨.

٢٧- ينظر: المذكر و المؤنث للأنباري: ١ / ٦٠٤ وليس في كلام العرب، ابن خالويه: ١ / ٦٠ـ ٦١ ٨٥.

٢٨- شرح درة الغواص في أوهام الخواص: ٣٠٦.

٢٩- ينظر: الجمل: ١٥٦ و ارتشاف الضرب: ٢ / ٧٧٤.

٣٠- ينظر الكتاب: ٢ / ٣٧٧ وشرح الكافية الشافية: ٤ / ١٨٨٩ وشرح الرضي على الكافية: ٣ / ٣٨٦.

٣١- ينظر: التذييل والتكميل: ٩ / ٣٥١ و شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٦٥٧ و تمهيد القواعد: ٥ / ٢٤٥٣والنحو الوافي: ١ / ١١٨ والبرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية: ١ / ١٢٢٩.

٣٢- سورة القيامة: الآية ٩.

٣٣- ينظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، أبو البركات الأنباري: ٦٦ و نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي: ١٩٦ والبديع في علم العربية: ١/ ١٠٤والفصول المفيدة في الواو المزيدة:٦٢.

٣٤- ينظر: أبو الفرج الجريري، المعافى بن زكريا وآراؤه النحوية والصرفية في كتابه (الجليس الصالح): ٤٩.

٣٥- الأعراف: ١٥٦.

٣٦- سورة التكوير: الآية ١.

٣٧- شرح الجمل لابن الفخار: ٦٥٧.

٣٨- سورة الرعد: آية ١٦.

٣٩- قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي (يستوي) بالياء، ينظر: كتاب السبعة في القراءات أبو مجاهد البغدادي: ٣٥٨ وحجة القراءات، أبو زرعة بن زنجلة: ٣٧٢.

٤٠- شرح الجمل لابن الفخار: ٦٥٨.

٤١- ينظر : البرهان في علوم القرآن، الزركشي: ٣ / ٢٣٣

٤٢- ينظر : المقتضب : ٤ / ١٢٨وعلل النحو، ابن الورَّاق: ٢٥٣والخصائص، ابن جني : ٢ / ٣٨٦.

٤٣- ينظر : الكتاب : ١ / ٣٤.

٤٤- ينظر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، الجرجاني ت: محمود محمد شاكر أبو فهر: ١ / ١١١.

٤٥- ينظر: معجم التعريفات، الشريف الجرجاني: ٨٤.

٤٦- ينظر: المصدر نفسه: ١٤٧.

٤٧- ينظر: المصدر نفسه: ٤٣.

٤٨- ينظر: الكتاب: ١ / ٣٤ والأصول في النحو، ابن السراج: ١ / ٧٢ و المقتضب: ٤ / ١٢٨ وعلل النحو: ٢٥٣ والخصائص: ٢ / ٣٨٧ واللمع في العربية، ابن جني: ٣١ وسر صناعة الإعراب: ١ / ٢٢١.

٤٩- ينظر: الأصول: ٢ / ٢٢٨ وتوجيه اللمع: ١٢٣ و شرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٢٩٨ ٤ / ٢١٢.

٥٠- ينظر: شرح ابن عقيل: ٢ / ٧٧.

٥١- ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: ٢ / ٩١١ والشاهد الشعري النحوي عند الفرّاء في كتابه (معاني القرآن) دراسة نحوية، عبد الهادي الحربي: ١ / ١٦٧.

٥٢- البيت من الرجز، ينظر: المحاسن والأضداد، الجاحظ: ٢٣٩ وأدب الكاتب، ابن قتيبة: ١٧٠.

٥٣- ينظر :حاشية الصبان: ٢ / ٦٥ و شرح منظومة الآجرومية، الشيخ سلمان التكريتي: ١٤٢.

٥٤- ينظر: حاشية الصبان: ٢ / ٦٥.

٥٥- شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ١٠٥.

٥٦- ينظر: المقتضب: ٤ / ١٢٨.

٥٧- ينظر: تحقيقات نحوية، فاضل السامرائي: ٩٥.

٥٨- ينظر: في النحو العربي، مهدي المخزومي: ٤٢ ٤٣.

٥٩- ينظر: في النحو العربي: ٧٣.

٦٠- تحقيقات نحوية: ٩٦.

٦١- ينظر: شرح ابن عقيل: ٢ / ٧٧.

٦٢- ينظر: تحقيقات نحوية: ٩٥ و معاني النحو: ٢ / ٤٦

٦٣- الكتاب: ٢ / ٢٢٠.

٦٤- ينظر: الكتاب: ٢ / ٢٢٠ والأصول: ١ / ٣٥٥ و شرح الكتاب للرماني: ١٦٦ واللمع: ١٢٠.

٦٥- ينظر:المقتضب: ٤ / ٢٦٨ و اللمع في العربية: ١٢٠ واللباب في علل البناء والإعراب: ١: ٣٤٢ وتوجيه اللمع: ٣٤٤ وشرح التصريح: ٢ / ٢٤٦ والنحو الوافي: ٤ / ٩٠.

٦٦- البيت من الرجز التام، ولم أعثر عليه في كتب اللغة والأدب لكنه من شواهد كتب النحو المجهول قائلها: وينظر: ألفية ابن مالك: ٥١ وشرح الكافية: ٣ / ١٣٣٩ وإرشاد السالك: ٢ / ٦٩٣.

٦٧- ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤ / ٤٨ و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٧ / ٣٦٠٣.

٦٨- ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٧٤٨.

٦٩- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ١٦٩ وتوضيح المقاصد: ٣/ ١١٢٣ والمساعد: ٢ / ٥٤١

٧٠- ينظر: شرح ألفية ابن مالك للحازمي: ٩ / ١٠٠

٧١- ينظر: شرح الجمل لابن الفخّار: ٢ / ٧٤٩ ٧٥٠ وشرح ألفية ابن معطي لابن القوَّاس: ١٠٥٩

٧٢- شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٧٥٠

٧٣- شرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ١٦٩

٧٤- ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٥ / ٣٩٢.

٧٥- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ١٦٩وتوضيح المقاصد: ٣ / ١١٢٣.

٧٦- شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٦٥

٧٧- ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ١٠٩ ١١٧ و المقدمة الجزولية في النحو: ١٨٠

٧٨- ينظر: مغني اللبيب: ٢٤٣.

٧٩- ينظر: الكتاب: ٢ / ١٥٦ والمقتضب: ٣ / ٥٥ والأصول: ١ / ٣١٥ وشرح الكتاب للسيرافي: ٢ / ٤٨٣.

٨٠- ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ: ٢٩٠ و شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٦١٢.

٨١- ينظر شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: ٣/ ١٥٥.

٨٢- ينظر: الكتاب: ٢ / ١٥٩ وشرح الكتاب للسيرافي: ٢ / ٤٨٥ و اللمحة في شرح الملحة: ٢٩٠.

٨٣- ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٣٢٢ وشرح الرضي على الكافية: ٣ / ١٥٥و مغني اللبيب: ٢٤٥.

٨٤- ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٦١٢.

٨٥- ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٣١٧ وشرح الرضي على الكافية: ٣ / ١٥٥ و مغني اللبيب: ٢٤٥ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢/ ٦١٣.

٨٦- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٢ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢/ ٦١٣.

٨٧- شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٦١٣.

٨٨- شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٧١.

٨٩- ينظر: التذييل والتكميل: ١٠ / ١٨.

المصادر والمراجع:

ـــ القرآن الكريم

١- أبو الفرج الجريري، المعافى بن زكريا (ت٣٩٠هـ)، وآراؤه النحوية والصرفية في كتابه (الجليس الصالح)، محمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح، القاهرة - جامعة الأزهر.

٢- أبو عبد الله الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل، رسالة دكتوراه، إعداد حماد بن محمد حامد الثمالي، إشراف د. محمود محمد الطناحي، جامعة أم القرى-١٤١٠هـ.

٣- الإحاطة في أخبار غرناطة، محمد بن عبد الله، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب (ت ٧٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٢٤هـ.

٤- أدب الكاتب، أبو محمد عبدالله بن قتيبة الكوفي المروزي الدينوري، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد المكتبة التجارية، مصر، الطبعة الرابعة، ١٩٦٣.

٥- ارتشاف الضرب، أبو حيان محمد بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى:٧٤٥هـ) تح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

٦- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك برهان الدين إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ)، تح: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف - الرياض، ط١، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤.

٧- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.

٨- الإفادات والإنشادات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت ٧٩٠هـ).

٩- ألفية ابن مالك، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، دار التعاون.

١٠- الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس، أحمد بن محمد التميمي النحوي (ت ٣٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.

١١- البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات الشيباني الجزري ابن الأثير(ت٦٠٦هـ) تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، ط:١، ١٤٢٠هـ..

١٢- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: ١، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.

١٣- البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية، لجمال الدين علي بن محمد بن أبي القاسم الصنعاني المتوفى سنة ٨٣٧ هـ، دراسة وتحقيق، رسالة دكتوراه إعداد: محمد عبدالستار علي أبو زيد، (١٤٢٨ هـ... -... ٢٠٠٧ م).

١٤- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،

عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.

١٥- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تح: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، مصر، ط ٢، ١٤١٧ هـ _ ١٩٩٦ م.

١٦- تحقيقات نحوية، د. فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط: ١، ١٤٢١هـ ٢٠٠١.

١٧- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، الطبعة: الأولى.

١٨- الجمل للزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (المتوفى ٣٤٠هـ)، اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته الشيخ ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل بالجزائر، عام: ١٩٢٦.

١٩- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ–١٩٩٧م.

٢٠ حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت حوالي ٤٠٣هـ)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني دار الرسالة.

٢١- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

٢٢- درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي، أبو محمد الحريري البصري (ت ٥١٦هـ)، تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ط ١، ١٤١٨/ ١٩٩٨هـ.

٢٣- دَرْجُ الدُّرر في تَفسِيرِ الآيِ والسُّوَر، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: ٤٧١هـ)، دراسة وتحقيق: وَليد بِن أحمد بن صَالِح الحُسَيْن، وشاركه في بقية الأجزاء إياد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

٢٤- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تح: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر اباد/ الهند. الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م

٢٥- دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت ٤٧١هـ)، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط ٣، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٢٦- رسالة الملائكة، أبو العلاء أحمد بن عبد الله التنوخي المعري (المتوفى ٤٤٩ هـ)، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر، بيروت: ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.

٢٧- سر صناعة الإعراب، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

٢٨- الشاهد الشعري النحوي عند الفرّاء (ت:٢٠٧هـ) في كتابه (معاني القرآن) دراسة نحوية، رسالة ماجستير،عبد الهادي كاظم كريم الحربيّ، إلى مجلس كليّة التربية/ جامعة بابل، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

٢٩- شرح (قواعد الإعراب لابن هشام)، محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده (ت٩٥٠هـ)،تح: إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٣٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، ط٢٠ ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

٣١- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

٣٢- شرح ألفية ابن معطي، د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي- الرياض،الطبعة الأولى الجزء الأول: ١٤٠٥هـ..١٩٨٥ م.

٣٣- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط ١، ١٤٢٨ هـ.

٣٤- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي المتوفى(٦٦٩هـ)، قدمه فواز الشعار، إشراف د. إميل بديع يعقوب.

٣٥- شرح درة الغواص في أوهام الخواص، أحمد بن محمد الخفاجي المصري تح: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٣٦- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ، تح: د. يوسف حسن عمر، ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م، جامعة قار يونس، ليبيا.

٣٧- شرح قطر الندى وبل الصدى، لعبد الله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط ١١، ١٣٨٣.

٣٨- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى:٦٧٢هـ) تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى.

٣٩- شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ - ٣٨٤ هـ)، أطروحة دكتوراه لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية، عام: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٤٠- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ) المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة: الأولى،

٢٠٠٨ م.
٤١- شرح المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (ت ٦٠٧هـ)، تح: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى.
٤٢- شرح منظومة الآجرومية، الشيخ داود بن سلمان التكريتي (١٣٦٠هـ ١٩٤١م) دراسة وتحقيق، الطالب: صلاح ساير العبيدي، رسالة ماجستير، كلية التربية بجامعة تكريت، تشرين الأول٢٠٠٤م.
٤٣- علل النحو، محمد بن عبد الله، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
٤٤- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية،الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.
٤٥- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ)، تح: حسن موسى الشاعر، دار البشير - عمان، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
٤٦- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، الرائد العربي، بيروت لبنان، ط: ٢، ١٩٨٦.
٤٧- كتاب السبعة في القراءات، أحمد بن موسى التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، تح: شوقي ضيف،: دار المعارف، مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.
٤٨- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨.
٤٩- الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة، لسان الدين بن الخطيب، محمد بن عبد الله (ت ٧٧٦هـ)، تح: إحسان عباس، ط: ١، ١٩٦٣، دار الثقافة، بيروت، لبنان.
٥٠- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: ١٠٩٤هـ)، تح: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥١- اللمحة في شرح الملحة، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط: ١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
٥٢- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تح: فائز فارس دار الكتب الثقافية - الكويت.
٥٣- ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت ٣٧٠هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط: ٢، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٥٤- المحاسن والأضداد، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان،

الشهير بالجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، عام النشر: ١٤٢٣هـ.
٥٥- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، (ت٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٥٦- المذكر والمؤنث، أبو بكر، محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.
٥٧- المسائل العسكريات في النحو العربي، أبو علي النحوي، تح: د. علي جابر المنصوري، (الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر) (عمان - الأردن): ٢٠٠٢ م.
٥٨- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تح: د. محمد كامل بركات: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة) ط١، (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ).
٥٩- معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.
٦٠- معجم التعريفات للشريف الجرجاني، ت(٨١٦هـ)، تح ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة.
٦١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تح: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.
٦٢- المقتضب، المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.، بيروت.
٦٣- المنهاج المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف، عبد الله بن يوسف اليعقوب الجديع العنزي مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٦٤- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.